قناة نبأ الفضائية

محددات السياسة الخارجية للإمارات في ضوء العدوان الإسرائيلي على غزة

فبراير 2024

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، كان موقف الإمارات العربية المتحدة واضحًا وسبّاقًا في شجب العملية وإدانتها.

ومع توالي المجازر واتّساع رقعة الاحتجاجات المناهضة لها وازدياد النقمة الشعبية العارمة على امتداد دول العالم للجرائم الإسرائيلية، عمدت الإمارات وغيرها من الدول العربية والخليجية، إلى محاولة امتصاص النقمة الشعبية تجاه صمتها المخزي، من خلال استغلال الأزمة الإنسانية والإعلان عن خطوات شكلية من بينها مساعدات إنسانية وقرارات دولية. لكن جرائم الإبادة التي يتعرض لها الفلسطينيون والتهجير والحصار، لم تغيّر من الموقف الرسمي المطبع مع الاحتلال، إذ تواصلت اللقاءات بين الجانبين، كما استمر التعاون في شتى المجالات. أما الأخطر من ذلك، فكانت التسريبات التي كشفت عن تمويل إماراتي للعدوان الإسرائيلي، ومشاركة إماراتية في تأمين الإمدادات لجيش الكيان، بل وحتى مشاركة عسكرية في القصف على غزة.

تسعى الورقة الحالية للإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي محددات السياسة الإماراتية تجاه القضية الفلسطينية وكيف تجلّت في العدوان الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة؟

وفي سبيل الإحاطة بحقيقة هذا الموقف، لا بد من مقاربة لمحاولة فهم السياسات الإماراتية والمصالح والأجندات التي تتحكم بالقرار والموقف. ولهذا، يتناول البند الأول من هذه الورقة البحثية محددات السياسة الخارجية الإماراتية ودوافعها، أما البند الثاني فيتناول الموقف الإماراتي من القضية الفلسطينية ما بعد اتفاقية التطبيع في سبتمبر 2020، فيما يتناول البند الثالث الخطوات التي اتخذتها الإمارات منذ انطلاق عملية طوفان الأقصى في أكتوبر 2023.

البُعد الجيوسياسي

لفهم نشأة الإمارات ودورها في مشهدية رسم الخريطة السياسية للمنطقة، لا بد من تحديد موقعها على الخريطة، ورسم معالم الأهمية الجيوسياسة التي تحظى بها. الإمارات اتحاد كونفدرالي يتكون من سبع إمارات تم توحيدها بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1971. لعب الموقع الجيوسياسي دورًا كبيرًا في تشكيل السياسة الخارجية التي جاءت كاستجابة لتأثيرات هذا الموقع واعتباراته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وغيرها. تعد الإمارات إحدى أصغر البلدان مساحة في العالم وأقلها سكانًا، لكنها إحدى أغنى الدول من حيث نصيب الفرد وتشغل المركز السابع في قائمة الدول المنتجة للنفط وهو ما مكنها من اتخاذ النفط وسيلة اقتصادية لتحقيق أهداف الدولة الخارجية. تتمتع الإمارات بواجهة بحرية تطل على ثلاثة مضائق بحرية، هي باب المندب والسويس وهرمز. وهو ما جعل من الموانئ المنتشرة على طول الساحل البحري لها محطات لإرساء السفن العابرة والمتجهة إلى الخليج، وأسس لدور لها في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية. هذه الحسابات الجيوسياسية دفعتها إلى تبني نموذج "الاقتصاد الحر" في محاولة تثبيت موقعها كلاعب إقليمي في الممرات المائية العالمية الأبرز.

لكن المتغيّرات الإقليمية جعلت الإمارات أمام تحديات عدة ممكن أن تهدد مساعيها التوسعية في المنطقة وأجنداتها السياسية، في مقدمتها ذلك الانسحاب الأمريكي من المنطقة لصالح النفوذ الصيني، التحولات في السياسة الخارجية لكل للاعبين المنافسين في السعودية وإيران وتركيا، فضلًا عن فشل مساعي دمج

الكيان الإسرائيلي في المنطقة ومشروع تشكيل تحالف إقليمي ضد إيران. هذا التحول الجديد نحو الانفتاح والحوار وسياسة تصفير المشاكل، عوّضته الإمارات بالبحث عن طموح خارج النطاق الإقليمي، فكان الانضمام إلى مجموعة بريكس دليلًا على طموح تعظيم نفوذها الجيوسياسي. وقد ساهمت عوامل عدة في تحديد مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات، ومن بين ذلك مجموعة عوامل خارجية وداخلية:

البند الأول: محددات السياسة الإماراتية ودوافعها

أولًا- عوامل داخلية

أ- التركيبة الحاكمة: بعد أن كانت تعرف باسم "المشيخات المتصالحة" في القرن التاسع عشر، انسحب البريطانيون من عمان، وسلموا البلاد لزايد بن سلطان آل نهيان بعدما أطاحوا بأخيه شخبوط، في انقلاب على تاريخ القبائل العربية الحاكمة في الساحل العماني. هذه المعادلة جعلت الإمارات في خوف دائم على تفكك الاتحاد الذي تهدده المحلية المفرطة وتمسك الإمارات المختلفة بسلطاته، ويعد انعدام الأمن أكبر مخاوف حكامها، ولهذا كانت ردة فعل متطرفة من الإمارات ضد الربيع العربي.

ب- التركيبة الديمغرافية: قلة عدد السكان، وغلبة كبار السن على فئة الشباب، دفع بالحاجة إلى استقطاب أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية التي تمثل نسبتها 85% من مجمل السكان البالغ عددهم 10 ملايين نسمة. وهو ما ولّد عدم تجانس داخلي وسبب عدم توازن بين النمو السكاني للمواطنين والعمالة الوافدة إلى جانب التأثيرات على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج- الموقع الجغرافي: يمثل الموقع الجغرافي عاملًا رئيسًا في تشكيل الأبعاد الأمنية لدولة الإمارات. فالتضاريس الجغرافية جعلت الإمارات منكشفة طبيعيًا وهو ما يمثّل حالة وهن استراتيجي عند الدفاع عن الدولة في حالتي الغزو والعدوان، وعاملًا سلبيًا يجعل الأمن مكشوفًا وممكن اختراقه.

د- القدرات العسكرية: رغم تصدر الإمارات قائمة الإنفاق العسكري في المنطقة، وحلولها في المرتبة الثانية بعد السعودية في الميزانية الدفاعية العربية، إلا أن عقبات عدة تواجه القدرات العسكرية في الإمارات من بينها غياب التكافؤ في العدد ونوعية الجيوش مقارنة بجيرانها، القدرة على الموازنة بين التموضع العسكري ورفد الجبهات، خضوع عملية شراء المعدات العسكرية للامركزية، سوء التنظيم وانخفاض جودة العسكريين، سيطرة حكام الإمارات على الأصول العسكرية، والتدريب الفني الضعيف.

ه- مساحة الحريات الممنوحة: يفرض النظام القبلي سطوته على التركيبة الحاكمة في الإمارات السبع، فكل إمارة تخضع لقبيلة، ويتبع شكل الحكم فيها نظام التوريث. ولهذا لا يمكن وصف الإمارات بسمات الديمقراطية الكلاسيكية مع غياب الانتخابات المنتظمة ومؤسسات المجتمع المدني، واضمحلال الطبقة المتوسطة المستقلة، والفجوة الهائلة في الثروة، هذه العوامل جعلت الواقع نحو إمكانية التحول الديمقراطي بعيد المنال عن مواطني دولة الإمارات. وبالتالي فإن التحدي الأمني الرئيسي في القرن المقبل سوف يتمثل في بناء مجتمع قادر على البقاء ولا يؤدي نجاحه الاقتصادي إلى تقويض استقراره السياسي.

ثانيًا: عوامل خارجية

أ- أمن الملاحة البحرية: موقع الإمارات الجغرافي وقربه من أهم مضائق بحرية في المنطقة جعل تركيز حكام الإمارات ينصب على أمن الملاحة البحرية الذي أخذ حيزًا واسعًا من الاهتمام الرسمي وبات في صلب السياسة الخارجية. اعتمدت الإمارات ما يعرف اصطلاحًا بـ"دبلوماسية المضائق" باعتماد مقاربات عدة:

- الحضور على مستوى الأمن البحري: كانضمامها إلى تحالف بقيادة أميركا لأمن وحماية الملاحة البحرية في مضيقي هرمز وباب المندب، استضافة البعثة الأوروبية للمراقبة البحرية في مضيق هرمز، والحضور العسكري من خلال ميليشياتها باليمن في جزيرتي بريم وسقطرى بين المضيقين هرمز وباب المندب.

- الحوار البراغماتي والمؤسسي بشأن أمن الملاحة البحرية: كعقد محادثات أمنية بحرية مع إيران، والانضمام إلى رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي أيورا" للأمن والسلامة البحرية.

- الاستثمارات الاقتصادية الجغرافية حول المجاري المائية الحيوية: وتعد شركة موانئ دبي رأس حربة من خلال مشاريع استثمارية من بينها تشغيل جسر بري بين ميناءي دبي وحيفا، وتوسيع ميناء بربرة في أرض الصومال وتحويله إلى مركز تجاري إقليمي مع منطقة اقتصادية في باب المندب.

ب- البُعد الأمني: العامل السكاني والجغرافي في منطقة غير مستقرة، شكّلا عامل قلق مستمر لحكام الإمارات. ولهذا سعت إلى تطوير استراتيجية أمنية تعتمد في جزء منها على الحماية الخارجية حتى أطلق عليها لقب إسبارطة الصغيرة. وعند الحديث عن الاستراتيجية الأمنية لا بدّ من الحديث عن القواعد العسكرية التي تكتسب أهمية كبرى في البعد الأمني لدى القيادة الإماراتية، من بينها قاعدة الظفرة التي تتواجد فيها قوات إماراتية وفرنسية وأمريكية، قاعدة ميناء عصب في إريتريا التي استُخدمت لفرض حصار بحري وتجنيد مقاتلين في اليمن، مراكز تدريب الشرطة البحرية في بونتلاند، وقاعدة ميناء بربرة المطل على خليج عدن.

ج- العامل الإيراني: رغم توتر العلاقات بين البلدين على خلفية تباين في مقاربة عدد من الملفات، من بينها ملفات أمنية شائكة في المنطقة، إلا أنه لطالما حافظت كل من الإمارات وإيران على مقاربة خاصة للعلاقات بينهما. وإن كان المنحى السياسي قد شهد تجاذبات في أكثر من مرحلة وصلت حد التلويح بالقطيعة، إلا أن الجانب الاقتصادي لطالما شهد تناغمًا بين الطرفين.

بدأت الإمارات بالتحوّل إلى مركز لرأس المال العالمي، فأصبحت مستقراً حمائيًا لأثرياء العالم، ومجالاً مفتوحاً للالتفاف على العقوبات على إيران. تعد الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران بعد الصين، كما تعد أكبر شريك تجاري غير نفطي لإيران ومصدر للسلع المستوردة. كما أن الإمارات وإيران عضوان في رابطة حافة المحيط الهندي وتعملان مع اتحاد أوراسيا الاقتصادي، وهما دولتان رئيسيتان في مبادرة الحزام والطريق الصينية. لكن إيران تمثل تحدٍ أمني للإمارات بسبب النزاع طويل الأمد على ثلاث جزر متاخمة لممرات الشحن الاستراتيجية، المخاوف مع السياسات الإيرانية في المنطقة، قدرات إيران الصاروخية، وبرنامجها النووي. التغيّر الأبرز في مقاربة العلاقات مع إيران أخذ منحاه مع تبدّل السياسات الأمريكية تجاه المنطقة، ولهذا اختارت الإمارات المسار الدبلوماسي لتجنب السيناريو الأكثر سوءً عليها، ألا وهو تعريض أمنها للخطر في حال أي تطور عسكري بالمنطقة.

د- العامل اليمني: كانت الإمارات طرفًا في التحالف العسكري الذي أعلنته السعودية على اليمن عام 2015. وبعد مرور 5 سنوات، بدّلت الإمارات استراتيجيتها من التدخل المباشر إلى غير المباشر بعد وضع الأساس لاستمرار نفوذها، من خلال تجنيد وتدريب وتجهيز أكثر من 200 ألف عنصر مسلح ضمن ألوية نشرتها في عدد من المحافظات، إضافة إلى استقدام مرتزقة للقتال. سعت الاستراتيجية الإماراتية إلى تثبيت نفوذ لها عند خطوط الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن من خلال السيطرة على المناطق الساحلية جنوبي البلاد وتجنيب نفسها ويلات الضربات اليمنية القادرة على وصول أهدافها في الإمارات.

ه- الإخوان المسلمون: على الرغم من أن بداية العلاقة بين الإمارات والإخوان المسلمين لم تكن عدائية، إلا أنها اخذت منحنى التوتر إبان فترة سبعينيات القرن الماضي، ووصلت إلى تصنيف الحكومة الإماراتية الجماعة كتنظيم إرهابي عام 2014. واجهت الإمارات الاحتجاجات المحلية إبان الربيع العربي بالقمع المفرط، في مؤشر عكس مخاوف حكامها من تغييرات تطال سلطتهم. مخاوف ظهرت في إحدى وثائق ويكيليكس وفيها يقول رئيسها محمد بن زايد لدبلوماسيين أمريكيين إنه في حالة إجراء انتخابات فإن جماعة الإخوان المسلمين ستفوز. وفي مصر كان لها دور كبير في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المصري آنذاك وزعيم الإخوان المسلمين محمد مرسي، وفي ليبيا قدمت الدعم إلى القائد العسكري المناهض للإخوان خليفة حفتر.

و- التطبيع مع "إسرائيل": وقّع اتفاق التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي في 15 أيلول/سبتمبر 2020. ورغم ترويج الإمارات أن من أهداف اتفاق التطبيع وقف الاستيطان، إلا أن الإعلان قوبل بإدانات من مختلف الفصائل الفلسطينية، وإن كان غير مفاجئٍ نظرًا للتقارب بين الطرفين الذي كان قد سبق إشهار العلاقات بينهما رسميًا. وإلى جانب موقف الفصائل الذي عدّ الخطوة "طعنة في الظهر" وانتهاكًا لقرارات القمم العربية ومبادرة السلام العربية لعام 2002 التي نصت على أن الدول العربية لن تطبع العلاقات مع إسرائيل إلا ضمن سياق سلام شامل وانسحاب إسرائيلي كامل من كافة الأراضي المحتلة منذ العام 1967، إلا أن العلاقات الإماراتية مع السلطة الفلسطينية لم تكن أحسن حالًا كذلك. ويعود السبب إلى استضافة الإمارات القيادي السابق المطرود من حركة فتح محمد دحلان، وهو مستشار خاص لمحمد بن زايد، ويعتبر خصمًا شخصيًا لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

كانت الإمارات أول دولة خليجية وثالث دولة عربية تقيم علاقات رسمية مع الكيان بعد مصر والأردن، وقد سبقت في هذه الخطوة كلًا من البحرين والمغرب والسودان. أما أبرز انعكاسات اتفاق التطبيع فكان الجانب الاقتصادي، الذي عدّ أحد أهم ثماره. إذ رغم العلاقات التجارية القائمة منذ عقود مع مصر والأردن، بلغ التبادل التجاري بين الإمارات والكيان عام 2021 نحو 900 مليون دولار، وتزامن ذلك أيضًا مع إبرام الإمارات اتفاق تجارة حرة مع "إسرائيل" وإنشاء صندوق استثماري بقيمة عشرة مليارات دولار، مخصص للقطاعات الاستراتيجية في الكيان.

في العوامل الداخلية لإبرام اتفاقية تطبيع مع الكيان الإسرائيلي، تبرز شبكة البي بي سي في تقرير لها أهمية الاتفاق الذي يعكس "حاجة الإمارات المتحدة ذات الديموغرافيا المحدودة، والقلقة دائماً على وحدة أراضيها وحجم ثرواتها المتصاعد، فهي محاطة بجار سعودي قامت دولته على ضم أراضي بلدان مجاورة له وجار عماني يعتبر تاريخياً أن الإمارات هي الساحل العماني المتصالح، وهناك بين الجارين

التهديد القطري بالربيع العربي وتيار الإخوان المسلمين والشبكة الإعلامية المؤثرة". ويمكن تلخيص أهم أسباب التطبيع الإماراتي فيما يلي:

- الحصول على أسلحة أميركية متطورة
- تطور طبيعي لمسار طويل من العلاقات السرية بين الطرفين
- تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية مع تبدّل الجيل الحاكم
- الخوف من تداعيات الانقلاب على سياسات الإمارات في مناطق النفوذ والسيطرة
- التوجس من التهديد التركي المتنامي والرغبة بالاحتماء بإسرائيل
- الحصول على مكاسب أمنية وتكنولوجية من بينها خدمات تجسسية من الكيان
- التعويض عن الفشل في السياسات الخارجية عقب الأزمة الخليجية والحرب على اليمن
- محاولة تحسين الصورة في أميركا وتحصيل مكتسبات من خلال مغازلة التيار الديمقراطي

البند الثاني: الإمارات والقضية الفلسطينية بعد التطبيع

قبل التطبيع، بذلت الإمارات جهودًا لتجفيف منابع حركات المقاومة الفلسطينية في الدول العربية وذلك من خلال جهود أمنية واستخبارية، انعكست من خلال تنفيذ اعتقالات لقيادات الفصائل وفي مقدمتها حركة حماس، ومصادرة أموال واستثمارات تابعة لها. وكان الجانب الاستخباراتي هو الأخطر، إذ عملت أمنيًا داخل قطاع غزة على تجنيد جواسيس وتقديم معلومات عن المقاومين للاحتلال. وقد برز خلال العدوان على غزة عام 2014، الدور الذي لعبته من خلال الهلال الأحمر الإماراتي الذي دخل القطاع المحاصر بحجة تقديم مساعدات إنسانية ليتبيّن، بحسب تقرير لصحيفة الشرق القطرية، أن هدفه كان جمع معلومات استخبارية عن مواقع كتائب القسام ومنصّات إطلاق الصواريخ والبنى التحتية الأساسية.

أما بعد التطبيع، فقد توسّع هذا الدور وأصبح أكثر علنية، بعد أن بات للإمارات أدوات جديدة للتدخل في الساحة الفلسطينية خدمة للمصالح الإسرائيلية. وقد برز ذلك من خلال عملها على محاور عدّة:

1- تقديم مساعدات لبعض المؤسسات من خلال تيار دحلان بهدف كسب ولاءات سياسية لدولة الإمارات.

2- التدخل في الوضع التجاري لمدينة القدس لشراء بعض المحال التجارية في أسواق البلدة القديمة.

3- السعي بالشراكة مع الإسرائيليين أن تكون جزء من مشروع واد السيلكون في منطقة واد الجوز بالقدس المحتلة.

4- إنشاء مجلس القدس للتنمية والتطوير الاقتصادي كأداة اختراق إماراتية وجعله بوابة لدخول القدس وتحقيق أهدافها وأجندتها السياسية والاقتصادية تحت عباءة دعم القدس اقتصادياً واجتماعيا وتعليمياً.

5- الترويج للديانة الابراهيمية كمشروع سياسي يجمع الامارات والكيان الإسرائيلي وبناء تحالف يسعى لتهويد القدس والترويج لبرامج أمنية وعسكرية.

بعد عملية سيف القدس في أيار/مايو 2021، تكشف أكثر حجم الخطر الذي تراه الإمارات في نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية حماس في غزة، إذ برزت مساعيها لمحاولة تطويق الحركة والتضييق عليها، بالتعاون مع الأردن والسعودية ومصر، ومحاولة إيجاد موانع بين الدعم القطري الممنوح للتيار

الإخواني. تكسف وثيقة سرية تفاصيل زيارة خاطفة قام بها محمد بن زايد إلى الأردن والتقى خلالها الملك عبد الله الثاني. كان من أبرز مخرجات الاجتماع التوافق على العمل لمواجهة دور قطر في قطاع غزة بسبب القلق من مشروع الإخوان، إضافة إلى تجنب تسجيل ما قد تراه حماس انتصاراً سياسياً ضد الإمارات والبحرين، اللتين باشرتا بعلاقات مع إسرائيل، ما قد يساعدها في كسب شعبية في الشارع العربي. ومن مخرجاته، التوافق على فتح قنوات التنسيق بين الأردن ومصر والإمارات والسعودية في ملف إعادة إعمار غزة لتقويض حضور وشعبية حركة حماس في القطاع، حيث يتولى الجيش المصري الشق اللوجستي مع إسرائيل، بينما توفّر الإمارات والسعودية الدعم المالي.

البند الثالث: الإجراءات والمواقف الإماراتية عقب طوفان الأقصى

أولا: المواقف الرسمية

مع بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، برز موقف الإمارات واضحًا في إدانة عملية طوفان الأقصى، من خلال بيانها الأول الصادر بتاريخ الثامن من أكتوبر 2023 تعقيبًا على الأحداث، وفيه اعتبرت أن الهجمات "تشكل تصعيدا خطيرًا وجسيمًا"، وأعربت عن "استيائها الشديد إزاء اختطاف مدنيين إسرائيليين من منازلهم كرهائن"، ودعت إلى بذل الجهود الدبلوماسية لمنع مواجهة إقليمية أوسع نطاقًا.

كان هذا البيان، الأوضح لحقيقة الموقف الإماراتي من عملية 7 أكتوبر، وفيه برزت النقاط التالية:
- وضع الكيان الإسرائيلي في موقف المعتدى عليه
- الوقوف إلى جانب المستوطنين واعتبارهم "ضحايا" والجاني حركة حماس
- التعبير عن مخاوف اتساع رقعة الصراع وتأثر المنطقة به، وهو ما يضر بالمصالح الإماراتية

وقد لحق بهذا الموقف، مروحة اتصالات أجراها الرئيس الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان مع كل من ملك الأردن عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الكيان الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ ورئيس وزراء كندا جاستن ترودو. وكذلك اتصالات أجرتها الخارجية الإماراتية مع وزراء خارجية السعودية وقطر والبحرين وعمان ومصر والأردن والمغرب وتركيا وفرنسا، ضمن مساعي قالت إنها تهدد خفض التصعيد. وكانت الإمارات ضمن الدول التي شملتها جولة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن الأولى إلى المنطقة. جرى خلال اللقاء مناقشة "الهجمات الإرهابية على إسرائيل والعمل على منع الصراع من الانتشار"، وفيه أعرب الوزير الأميركي عن تقديره لإدانة دولة الإمارات الواضحة لهجمات حماس.

مع انطلاق العدوان على غزة، كان الموقف الإماراتي لا لبس فيه أيضًا، من خلال التأكيد على الشراكات القائمة مع الكيان وعدم ربطها بالعدوان، إذ صرح وزير الدولة الإماراتي للتجارة الخارجية، ثاني الزيودي في 10 أكتوبر 2023، أن بلاده لا تخلط بين التجارة والسياسة، وذلك ردا على سؤال عما إذا كان للصراع تأثير على التجارة بين الجانبين. في اليوم نفسه، أعلنت الإمارات عن "مساعدات عاجلة إلى الأشقاء الفلسطينيين بمبلغ عشرين مليون دولار وذلك في ظل الظروف الإنسانية الصعبة".

في 14 أكتوبر، نقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن البنتاغون إعلانه عن وصول سرب من طائرات A-10 لقاعدة الظفرة بالإمارات لدعم "إسرائيل" وردع أي هجمات، لكن بيانًا إماراتيًا سرعان ما جاء ليقول إن "تواجد هذه الطائرات الأميركية يجري وفق جداول زمنية محددة مسبقا منذ عدة شهور".

وبعد مضي 10 أيام على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كان الموقع الإماراتي على حاله، إذ شنت الإمارات هجوماً على حركة حماس وقالت إن الحركة "لا تمثل الفلسطينيين". جاء الموقف خلال جلسة تصويت في مجلس الأمن الدولي على مشروع القرار الروسي بشأن غزة، الداعي إلى وقف إنساني لإطلاق النار، صرحت خلاله مندوبة الإمارات بمجلس الأمن لانا زكي نسيبة بأن بلادها تكرر "إدانة القتل العشوائي للمدنيين الإسرائيليين الأبرياء واحتجاز 199 منهم كرهائن". وفي تصريح مشابه، وصفت وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي في الإمارات ريم الهاشمي، خلال انعقاد مجلس الأمن الدولي في 24 أكتوبر 2023، عمليات المقاومة الفلسطينية بأنها "هجمات بربرية وشنيعة"، وطالبت "بالإطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الرهائن، لحقن الدماء وتجنيب جميع المدنيين المزيد من الويلات".

ثانيًا: العدوان الإسرائيلي في مرآة الاعلام الإماراتي

تولّى الإعلام الإماراتي عكس التوجهات الرسمية والمواقف تجاه الأحداث في المنطقة. وتولى الكتاب والصحفيون عكس توجهات السياسة الخارجية من خلال التغطيات الإعلامية والمقالات الصحفية. وفيما يلي، نبرز بعضًا من هذه الأخبار والمقالات:

1. تغطية خبرية تبرر جرائم الاحتلال وتظهر الانحياز في التغطية لصالح العدوان على غزة ضد الفلسطينيين أو محاولة المساواة بين الروايتين:

- اقتحام مشفى الشفاء: أعلن الجيش الإسرائيلي أن قواته تنفذ عملية دقيقة ضد حماس في منطقة محددة من المجمع، في الوقت الذي تتخذ خطوات لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين.

- جريمة مشفى المعمداني: قصف مستشفى المعمداني تحول مباشرةً إلى صورة متلفزة على كل شاشات العالم ورافقته روايتان فلسطينية وإسرائيلية عمن كان وراء الحادثة، ومن ثم أصبح تصديق أو تكذيب إحدى الروايتين هو الراسم لاستقبال الخبر والتعامل معه.

- اقتحام مشفى الشفاء: الدبابات الإسرائيلية تتقدم باتجاه مستشفى الشفاء في مدينة غزة، وبداخله نحو 650 مريضاً. وتقول إسرائيل، إن المستشفى تحته أنفاق تضم مقراً لعناصر حماس الذين يستخدمون المرضى دروعاً بشرية، وهو ما تنفيه حماس.

- تهجير الغزاويين: لمح رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو إلى إمكانية اجتياح رفح قريباً ما سبب مخاوف كبيرة لمئات الآلاف الفلسطينيين اللاجئين إلى المدينة. وقال نتنياهو إن "المطلوب تقليص عدد كتائب حماس." مؤكدا أن "أغلب الكتائب المتبقية جنوبي قطاع غزة وفي رفح، وسنتولى أمرها أيضا".

وفيما يلي جانب التصريحات والشخصيات التي أبرزتها القنوات الإماراتية:

- قال المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية، أوفير جندلمان، في حديث لـ"سكاي نيوز عربية": إن حماس وحدها من يتحمل مسؤولية سقوط ضحايا مدنيين في الحرب الدائرة بقطاع غزة.

- وصفت عضو مجلس الشيوخ الفرنسي نتالي غوليه، في مقابلة مع "سكاي نيوز عربية"، حركة "حماس" بأنها الفرع الفلسطيني للإخوان. وقالت إن المدنيين في غزة رهائن بأيدي الحركة.

2. مقالات تبرر الموقف الإماراتي تجاه العدوان

- حرب التشويش الإعلامي تصل مديات جديدة وتستهدف الإمارات: يرى مراقبون أن التشويش الإعلامي على الإمارات، سواء في شكل إشاعات أو "تقارير إعلامية"، كله يصب في صالح المجموعات الإسلامية المتشددة التي تريد تصفية الحساب مع أبوظبي بسبب موقفها الثابت ضد التطرف وتوظيف الدين لأجندات سياسية وتبنيها لمقاربة تقوم على التسامح والحوار بين الأديان.

- موقف إماراتي داعم للسلام: مَن يصطادون في الماء العكر لا ينظرون إلى الموقف الإماراتي من كل زواياه، ويذهبون إلى اجتزاء عبارات مقطوعة عن السياق العام، بينما تتكامل مضامين موقف الإمارات وفق رؤية تستند إلى المنطق الذي ينصف الفلسطينيين ويضمن حشد الدعم والتعاطف الدوليين مع قضيتهم.

- موقف إماراتي مسؤول إزاء التصعيد المتفاقم في غزة: ينطلق موقف دولة الإمارات إزاء الصراع الحالي، من يقينها بضرورة تسوية الصراعات الإقليمية، وتهيئة أرضية صلبة تُمكِّن الأطراف المتنازعة من بدء مرحلة جديدة من التعايش والتعاون المشترك. وفي هذا الإطار، يأتي حرص الدولة على استدامة قنوات التواصل مع الأطراف كافة.

- الإمارات.. حراك دبلوماسي وإنساني لدعم القضية الفلسطينية ووقف الحرب ودعم السلام: مواقف إنسانية تناغمت مع أخرى سياسية ودبلوماسية شاملة، عبر بيانات متتالية تصدرها وزارة الخارجية الإماراتية، متى استدعت التطورات، تناشد فيها إسرائيل الوقف الفوري للحملات المتكررة والمتصاعدة ضد الشعب الفلسطيني، وتدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، واتخاذ إجراءات حازمة ومكثفة، تسهم في تهدئة الأوضاع على الأرض، وإحياء عملية السلام.

يظهر من خلال ما ورد، الانزعاج الإماراتي من الإدانات التي تطال موقفها من العدوان على غزة، وتصويبها المباشر على حماس تماشيًا مع الموقف الرسمي. كما يظهر محاولات تضليل الرأي العام "بحراك دبلوماسي" تقوم به الإمارات من خلال الاتصالات واللقاءات ومجلس الأمن والمساعدات الإنسانية لمساعدة الفلسطينيين.

3. مقالات تدين العمليات الإسنادية لمحور المقاومة

أ- عمليات الجبهة الشمالية في لبنان

- لبنان .. بين مطرقة السياسة وسندان الجنوب: لا بد من البحث عن مخرج سياسي، يعزز الاستقرار، ويطبق القرار الدولي (1701)، ولو نظرياً، يعيد تشكيل السلطة في لبنان، مع

ارتباطاتها المتعددة بـ«ملف رئاسة الجمهورية»، ووضع المؤسسة العسكرية، وإعادة الاستقرار إلى الجنوب.

- ميقاتي: هدفنا الأساسي تجنيب لبنان حرباً كبيرة: أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، أن الهدف الأساسي لحكومته هو تجنيب لبنان أي حرب كبيرة قد تحصل. وأوضح أن «المسألة الأساسية هي انتخاب رئيس جديد للبلاد فإذا لم يتم ذلك سيصبح لبنان خارج التاريخ والجغرافيا فور عقد طاولة للسلام في المنطقة».

ب- عمليات الجبهة الجنوبية في اليمن

- إسرائيل تنفي صلتها بالسفينتين اللتين تعرضتا لهجوم في البحر الأحمر: قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هغاري إن السفينتين اللتين قالت جماعة الحوثي إنها هاجمتهما في البحر الأحمر، الأحد، لا تربطهما أي صلة بإسرائيل.
- الاتحاد الأوروبي يدين هجمات «الحوثي» في البحر الأحمر: أدانت بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن هجمات جماعة الحوثي بالصواريخ والطائرات المسيرة على سفن تجارية في البحر الأحمر. وقالت إن «هذه الهجمات المتكررة تعرض الملاحة الدولية وحياة أفراد الطواقم البحرية المختلفة للخطر»، مؤكدةً أهمية الحفاظ على الحقوق والحريات الملاحية لجميع السفن في خليج عدن والبحر الأحمر.

ج- عمليات الحشد الشعبي في العراق

- العراق.. «الفاتحو باب الرّدى»: ليتَ العراق لم يختر المثلث الصعب مكاناً، فلا يمر فارسٌ مِن الغرب إلى الشّرق، أو مِن الشّمال إلى الجنوب، إلا كان ساحةً للمبارزة، هكذا بالأمس واليوم كذلك. فترى أهل العِراق يتسننون ويتشيعون، حسب المتغلبين. نحتوا مِن هذا النّزاع كنايةً: «بيِن العجم والرُّوم بلوى ابتلينا»، وكان يُشار إلى الغرب بالروم، والشرق بالعجم.
- العراق يسير نحو الهاوية والحكومة تتفرج! يظهر بعض السياسيين، أو قادة الجماعات المسلحة، هذه الأيام وهم يعتقدون بأن من حقهم أن يأخذوا العراق وشعبه معهم إلى حرب عبثية وغير متكافئة، ستقود حتما إلى المزيد من التفكك والضعف والدمار، وتعيده إلى أيام الهزائم والحصار. بعض الفصائل المنضوية تحت لواء (الحشد الشعبي)، الذي يفترض بأنه مؤسسة تابعة للدولة، تهاجم السفارات والمطارات والقواعد العسكرية العراقية، التي تستضيف قوات أجنبية، وتخطف الزائرين الأجانب، بحجة مناصرة الفلسطينيين في غزة، والحقيقة أنهم مارسوا هذه الأفعال منذ سنين ولم تبدأ مع حرب غزة.

تبرز المقالات السابقة، محاولة الإمارات التصويب على عمليات محور المقاومة الإسنادية دعمًا للمقاومة والشعب الفلسطيني، باستخدام أسلوب التهويل، وذلك من خلال التأكيد على أن حكومتي العراق ولبنان رفضتا ممارسات "المليشيات المسلحة" التي ستجر البلدين إلى حرب لا تحمد عقباها. وفي اليمن، تبرز مساعي "شيطنة" العمليات اليمنية بوصفها مهددة لسلامة الملاحة الدولية، وستجر المنطقة إلى كارثة.

ثالثًا: انخراط في العدوان من بوابة المساعدات الإنسانية

لطالما شكلت المساعدات الإنسانية إحدى وسائل القوة الناعمة لدى الإمارات. وقد سبق وأن اختبرت هذه الاستراتيجية في مناطق عدة، لعل أبرزها في أفريقيا. يقول معهد دول الخليج العربية في واشنطن، إنه مع بروز دورها إقليميًا ودوليًا، سعت الإمارات إلى استغلال قوتها المالية بصورة متزايدة، خصوصًا من خلال برامج التنمية والمساعدات الإنسانية، بهدف تعزيز مصالحها وممارسة النفوذ خارج أراضيها. استراتيجية الإمارات القائمة على المساعدات الإنسانية وبرامج التنمية، باتت تشكل أداة من أدوات القوة الناعمة في مجال السياسة الخارجية. ترى دراسة لمركز حقوق الإنسان بمعهد ميشيلسن (CMI)، أن الإمارات دمجت الدبلوماسية الإنسانية في السياق الأوسع للسياسة الخارجية الأمنية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. وبالفعل، أصبحت الإمارات ثالث أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم مقارنة بالدخل القومي الإجمالي في عام 2016.

منذ بداية العدوان على غزة، أطلقت الإمارات خطوات قالت إنها تأتي بهدف رفع المعاناة الإنسانية عن قطاع غزة. فعمدت إلى تسيير شاحنات تتضمن مساعدات غذائية وطبية ومواد أساسية، تفعيل المستشفى الإمارات لاستقبال الجرحى، ونقل عدد منهم إلى الإمارات لتلقي العلاج، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية عبر مؤسسة الأونروا. وحتى الثاني من فبراير 2024، قالت الإمارات إنها عالجت 2644 مصابًا في المستشفى الميداني الإماراتي في غزة، وقدمت 15 ألف طن من المواد الغذائية، و1.2 مليون غالون يوميًا من مياه الشرب لأكثر من 600 ألف نسمة. وفيما يلي أبرز الخطوات:

- مباشرة العمل من المستشفى الميداني الإماراتي في غزة.
- بدء عملية "الفارس الشهم 3 " الإنسانية لدعم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.
- الإعلان عن علاج 2000 طفل فلسطيني في مستشفيات الإمارات برفقة عائلاتهم.
- إطلاق حملة "تراحم من أجل غزة" لتقديم السلل الغذائية بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي وبرنامج الغذاء العالمي.
- تخصيص 5 ملايين دولار لدعم جهود الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة.
- تقديم 10 ملايين دولار لمنظمة الصحة العالمية لدعم القطاع الصحي في غزة.

حوّلت الإمارات حملتها الإغاثية إلى ما يشبه الحملة الدعائية، مسخّرة وسائل الاعلام للترويج لهذه المساعدات، والإيحاء بأن الإمارات سند للفلسطينيين في أزمتهم الإنسانية، مستدلة بالمخاوف الدولية من أن انتشار الجوع يعزّز انتشار الإرهاب. وهكذا باتت الإمارات شريكة في استغلال المساعدات الإنسانية لهندسة نوع جديد من الحصار على الفلسطينيين. وما يدل على ذلك، أن أغلب هذه المساعدات لم تصل إلى مستحقيها، وبقيت الجهود تحوم في فلك المساعدات، من دون اتخاذ أي خطوت جدية في رفع الحصار أو التوسط لهدنة أو وقف الحرب. هذا وقد حرصت الإمارات على عدم وصول إلى من هذه المساعدات إلى حركة حماس، وبقائها ضمن هامش المؤسسات الدولية. وقد أكد مكتب الإعلام الحكومي التابع لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة أن المساعدات "لم تصل للجهات المختصة" وبقيت في عهدة وكالة الأونروا، مشيرًا إلى أن المعدل الحالي لدخول قوافل المساعدات "لا يغير شيئًا في واقع القطاع المرير لأنها قليلة جدًا"، فضلًا عن أنها لا تطال الحاجة الأهم وهي فتح ممر إنساني لإدخال المساعدات الطبية والغذائية ونقل الجرحى الذين فاضت بهم المشافي في القطاع، للعلاج في الخارج.

رابعًا: محادثات إماراتية – إسرائيلية خلال الحرب

طوال فترة العدوان على غزة، لم يتوقف خط التواصل المباشر بين الإمارات والكيان الإسرائيلي. بل تواصلت اللقاءات أيضًا والاتفاقات المشتركة في مختلف المجالات بين الطرفين. مصادر عبرية تحدثت عن عدة اتصالات جرت بين الرئيس الإماراتي ورئيس كيان الاحتلال الذي زار الإمارات وشارك في قمة المناخ "كوب28" في دبي، في وقت كانت مجازر الإبادة الجماعية تسجل بحق الفلسطينيين.

من بين هذه الاتصالات، ما ذكره مكتب إسحاق هرتسوغ أن محور لقائه بمحمد بن زايد التعاون المشترك لتحرير الأسرى من حماس، وبحسب البيان فقد "ناشد هرتسوغ صديقه الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لاستخدام ثقله السياسي الكامل لتعزيز وتسريع عود الرهائن إلى وطنهم". بدور شكر ابن زايد الكيان على سماحه بوصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع المحاصر من قبل الكيان نفسه.

ومن بين الغزل المتبادل بين الطرفين، كان تصريح سفير الاحتلال الإسرائيلي في أبوظبي أمير حايك لحكومة أبوظبي التي انتقدت عملية "طوفان الأقصى"، إذ قال في منشور على حسابه في منصة "إكس": "نقدر موقف وزارة الخارجية الإماراتية ضد الإرهاب في ضوء التقارير التي تفيد بمقتل واختطاف مدنيين إسرائيليين من منازلهم كرهائن".

من بين هذه الاتصالات أيضًا، طلب إسرائيلي كشفت عنه صحيفة تايمز أوف إسرائيل ومفاده أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ضغط على رئيس الإمارات، لكي تدفع أبو ظبي رواتب العمال الفلسطينيين الذين منعتهم تل أبيب من العودة إلى وظائفهم. وهو ما أكد تفاصيله موقع أكسيوس، الذي قال إن بن زايد رفض الطلب. وجرى الحديث عن أن المحادثات الإماراتية – الإسرائيلية، تناولت البحث في مستقبل قطاع غزة ما بعد الحرب، بالإضافة إلى سبل التعاون في تخفيف الحصار الذي فرضته عمليات القوات اليمنية الإسنادية للفلسطينيين في البحر الأحمر. ومن أبرز هذه المشاريع المشتركة:

1- إقامة منطقة عازلة داخل قطاع غزة: نقلت وكالة رويترز عن مصادر مصرية وإقليمية أن "إسرائيل أبلغت عدة دول عربية برغبتها في إقامة منطقة عازلة على الجانب الفلسطيني من حدود قطاع غزة لمنع أي هجمات مستقبلية عليها في إطار مقترحات بشأن القطاع في مرحلة ما بعد الحرب"، ومن بين هذه الدول الإمارات والسعودية والأردن ومصر. محللون رأوا أن الهدف من إعلام دولتي الإمارات والسعودية هو أن "إسرائيل" تريد استخدام هذه المنطقة العازلة لما يلي: ترتيب الوضع ما بعد الحرب على غزة، وأن تكون جسرًا لاستئناف التطبيع مع دول عربية أخرى، وأن تكون السعودية والإمارات حاضرة في قطاع غزة من خلال تحملهما مسؤولية إعادة البناء، واستغلال المنطقة العازلة لنواحي أمنية ودوافع سياسية وجوانب اقتصادية لاحقًا ما بعد أنهاء الحرب. ورغم معارضة واشنطن العلنية للمشروع، إلا أن صورًا التقطتها أقمار اصطناعية بيّنت عملية هدم جديدة على حدود القطاع.

2- جسر بري مع كيان الاحتلال: كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية في ديسمبر 2023، عن توقيع اتفاق بين الإمارات وإسرائيل لإنشاء جسر بري بين البلدين. يبلغ طول الجسر البديل ألفي كيلو متر وتستغرق الرحلة حوالي يومين مقارنة بالمرور عبر قناة السويس الذي يستغرق 10 أيام، وطريق رأس الرجاء الصالح البحري الذي يستمر نحو شهر بسبب تهديد اليمن. وبحسب الصحيفة الإسرائيلية فإن شركة "تراكنت" الإسرائيلية وقعت الاتفاقية مع شركة "بيورترانز" الإماراتية للخدمات اللوجستية ليبدأ تسيير الشاحنات المحملة بالبضائع من ميناء دبي مروراً بالأراضي السعودية ثم الأردنية وصولاً إلى ميناء حيفا في الكيان الإسرائيلي، وهو خط سيوفّر أكثر من 80% من تكلفة نقل البضائع عبر الطريق

البحري. وفي فبراير 2024، أفاد الإعلام العبري بوصول الدفعة الأولى من الشحنات التجارية المحملة بالمواد الغذائية الطازجة من دبي إلى "إسرائيل"، من خلال الجسر البري الجديد البديل للبحر الأحمر، عبر موانئ دبي مروراً بالسعودية والأردن. ووفقا لتقرير وكالة بلومبيرغ، فإن الطريق الجديدة قد تكون أيضًا بمثابة تجربة استعراضية أولية للممر الاقتصادي الأكبر بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

خامسًا: الإمارات شريكة "إسرائيل" في العدوان على غزة

المواقف الإماراتية فيما يخص الموقف الرسمي من العدوان على غزة كان واضحًا منذ عملية طوفان الأقصى. بيانات ومواقف رسمية كررت فيها الإمارات إدانتها لحركة حماس محاولة "سلخ" الحركة عن الفلسطينيين وإظهار المقاومة الفلسطينية كفعل هجين على سكان القطاع الذين يكابدون الأمرَين بسبب هجمات حماس. كما كررت الإمارات مرارًا تضامنها مع "المدنيين الضحايا" في الكيان ودعوتها لإطلاق راح الأسرى، وهو ما يمكن اختصاره بمحاولة تبرير العدوان على يأتي كرد فعل على "الهجمات الإرهابية" التي تعرضت لها مستوطنات غلاف غزة. وهكذا فقد حاولت الإمارات، تفريغ حقيقة الصراع من سياقه التاريخي، وتأطيره ضمن سياق "الفعل وردة الفعل". هذه السياسة، كانت إذعانًا بالضوء الأخضر الممنوح إماراتية لمجازر الإبادة الصهيونية في القطاع.

لكن الموقف الإماراتي، تجاوز المواقف إلى الأفعال الملموسة، سواء أكانت ظاهرة أم تسريبات وفضائح بدأت تتكشف تباعًا. فيما يلي نرصد أبرز هذه المواقف:

1- حرص قادة الإمارات على الإبقاء على العلاقات مع الكيان الإسرائيلي قائمة من دون أي تأثير عليها رغم مجازر الإبادة، وذلك تمثل في عدم قطع العلاقات أو استدعاء أو طرد السفير الإسرائيلي رغم مجازر العدوان. ولعل أخير دليل، هو المشاركة الشخصية لرئيس كيان الاحتلال في قمة المناخ في دبي، فيما كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل عدوانها. وقد ظهر الاهتمام الإماراتي البالغ في إنهاء أي عراقيل تواجه المشاريع الإقليمية التي تعتزم الإمارات المشاركة فيها، ومنها مشروعا "الممر الاقتصادي" بين الهند وأوروبا، و"طريق التنمية" الذي تعمل العراق على مده من ميناء الفاو جنوبا وحتى الأراضي التركية شمالا. وهو ما يؤكده رئيس لجنة الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية بالمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي علي النعيمي، من أن "اتفاقيات التطبيع وجدت لتبقى"، وأن على الجميع "أن يعترفوا ويتقبلوا أن إسرائيل موجودة لتبقى".

2- الإمارات تموّل العدوان على غزة: كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن تبرعات مالية سخية من الإمارات عبر حوالات مالية وصلت إلى مجموعات كبيرة من "الإسرائيليين" في مستوطنات غلاف قطاع غزة كتعويض لهم عن هجوم المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر الماضي. وهي معلومات يؤكدها محللون وكتاب ومعارضون خليجيون، مفادها أن السعودية والإمارات تعهدتا بدفع فاتورة الحرب كاملة، وأن الدفعة الأولى كانت 8 مليارات دولار كجهد حربي لإسرائيل في حرب غزة.

3- دعم عسكري ولوجستي ومشاركة مباشرة بالعدوان: مصادر إعلامية، منها عبرية، تحدثت عن تحول مطار دبي إلى نقطة لتجميع جنود احتياط الكيان تمهيدا للانخراط في الحرب على الفلسطينيين. وفي هذا السياق، كشف الناشط الأمريكي جاكسون هينكل، عن أن 8 طائرات إماراتية تحمل مساعدات ومعدات عسكرية لجيش الاحتلال هبطت في مطارات في الكيان. وهذا ما تقاطع مع ما كشفته منصة "إيكاد"

الخاصة باستخبارات المصادر المفتوحة، إذ رصدت طائرة خاصة من نوع جلوبال 5000، انطلقت من مطار بن غوريون وهبطت في مطار البطين الخاص بأبوظبي. وأوضحت أن الطائرة التي تعود إلى مجموعة "رويال جت" الإماراتية، قامت برحلات متكررة بين أبوظبي وتل أبيب.

وإلى جانب الدعم اللوجستي، برزت اتهامات تتحدث عن انخراط عسكري إماراتي مباشر في العدوان على غزة. عضو المكتب السياسي لأنصار الله محمد البخيتي قال إن لدى اليمن معلومات مؤكدة أن دولة الإمارات شاركت في ضرب غزة، وأن الإماراتيين "ابتعدوا عن شعوبهم وبالتالي يعتبرون أن انتصار المقاومة الفلسطينية في غزة هزيمة لهم وتؤدي للإطاحة بعروشهم". كما أكد المتحدث باسم أنصار الله محمد عبد السلام أن الإمارات تتورّط بشكل علني إلى جانب العدو الإسرائيلي في ارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني وتوفّر غطاء للعدوانية الإسرائيلية.

4- الانخراط في أعمال تجسسية لصالح الكيان ضد المقاومة الفلسطينية. وفي هذا السياق، انتشر وسم "غزة تحت تجسس الإمارات" على منصات التواصل الاجتماعي، حيث نشر نشطاء بعضًا من فصول هذا التعاون. وحذر النشطاء من الغطاء الإنساني الذي تتستر به الإمارات من أجل القيام بأعمال تجسسية، ومن بين ذلك الخطر الأمني الذي يمثله المشفى الإماراتي الميداني في القطاع، وسط تحذيرات من استخدامه كمنصة تجسس ميداني واعتباره قاعدة استخبارية إسرائيلية. وفي هذا السياق، أظهر استطلاع للرأي، أن 75% من النشطاء العرب يصفون المستشفى الميداني الإماراتي في غزة بأنه استخباري تجسسي، بعد تزايد شواهد تغلغل جهاز الشاباك الإسرائيلي، في أجهزة الأمن الإماراتية.

5- في إطار ترويجها لإجراء اتصالات مع مختلف الأطراف لمنع "تمدد الحرب في غزة إلى حرب إقليمية"، كانت الإمارات تمارس ضغوطًا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية، لمحاولة التأثير على مواقف دول تجاه العدوان. وفي هذا السياق، كشف عن توجيه الإمارات رسائل إلى الحكومة السورية تحذر فيها من "أي تدخل من جانب سوريا" في الحرب على قطاع غزة أو من شن هجمات ضد إسرائيل من الأراضي السورية، وهي معلومات كشفت عنها مصادر عبرية، وأكدها موقع أكسيوس.

6- ضمن ترويجها للجهود الدولية والدبلوماسية لوقف الحرب، استغلت الإمارات المنابر الأممية للترويج لسرديتها الداعمة للكيان وفي الوقت نفسه زعمها دعم مبادرات لوقف معاناة الشعب الفلسطيني. في 7 ديسمبر 2023، قدمت الإمارات مشروع قرار إلى مجلس الأمن يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وقد فشل المشروع بفيتو أمريكي. وفي 16 ديسمبر، رحبت الإمارات "باعتماد أول قرار لمجلس الأمن بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ عام 2016 حول الحرب على غزة"، وقالت إنها شاركت في صياغته. وفي 29 ديسمبر، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في الضفة الغربية وتأثيره على حل الدولتين بدعوة من الإمارات. لكن هذه الخطوات لم ترافقها خطوات عملية للضغط على الكيان لوقف هجماته، إذ لم تتخذ الإمارات أي خطوة رسمية باتجاه تجميد أو قطع العلاقات مع الكيان، لا بل استضافت قمة المناخ في دبي، موجهة الدعوة إلى رئيس الكيان ورئيس وزرائه. وقد شاركت في الحدث أيضا، كبرى الشركات الإسرائيلية، من بينها شركة "رافائيل لأنظمة الدفاع المتقدمة المحدودة"، وشركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، التي تصنع رادارات لأنظمتها المضادة للصواريخ والطائرات القتالية بدون طيار لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

7- التآمر على تصفية القضية الفلسطينية: من خلال دعم مخطط تهجير أهالي قطاع غزة، إذ كشف موقع أكسيوس عن أن الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي وافقت حتى الآن على الخطة "الإسرائيلية" المدعومة أمريكيا لتهجير سكان قطاع غزة إلى مصر، وأنها أبلغت الجانبين الأمريكي والإسرائيلي دعمها للخطة واستعدادها لدعم مصر بالأموال للقبول بخطة التهجير. وفي هذا السياق، كشفت شبكة روتر نت العبرية، أن الإمارات تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على مصر لقبول لجوء سكان غزة إلى أراضيها، وأن "الأمريكيين والإماراتيين يحاولون الضغط على الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لقبول سكان قطاع غزة مقابل سلسلة من المزايا الاقتصادية والأمنية". ومن ضمن الخطوات أيضًا، ما ذكرته بلومبيرغ، من أن الإدارة الأمريكية والكيان الإسرائيلي يدرسان خيارات لمستقبل غزة، في حال الانتصار على حماس، إحداها وجود قوات دولية أو متعددة الجنسيات، من بينها الإمارات والسعودية.

8- المشاركة في فك الحصار على الكيان الإسرائيلي: مع تثبيت معادلة الحصار اليمنية للبضائع الإسرائيلية ومنع عبورها في البحر الأحمر، سارعت الإمارات إلى مد يد العون للكيان، من خلال توقيع اتفاق يتضمّن تشغيل جسر بري بين ميناءَي دبي وحيفا، بحيث تصل السفن الإسرائيلية إلى الميناء الأول، ثم تُنقل بضائعها براً إلى الثاني عبر السعودية والأردن، وبالعكس. وقد تتبّع تقرير لقناة 13 العبرية مسار النقل البري لنقل البضائع من الإمارات إلى الأراضي المحتلة مروراً بالأراضي السعودية ثم الأردن، عبر شاحنات تساعد الكيان في الحصول الإمدادات وتجاوز عمليات الإسناد اليمنية في البحر الأحمر.

9- تحريك الجبهة اليمنية الداخلية ضد حكومة صنعاء: مع انطلاق عمليات الإسناد اليمنية، سرعان ما فعلت الإمارات أداوتها في الداخل اليمني، ممثلة بالمجلس الانتقالي الجنوبي. سعت الإمارات إلى الإيحاء بوجود شرخ في الداخل اليمني حول التعامل مع أحداث غزة على الرغم من الموقف اليمني الجامع لدعم المقاومة الفلسطينية بعيدا عن التوجهات والعداوات السياسية. ومن جهة أخرى، حركت مليشياتها المسلحة بهدف فرض واقع عسكري يدعم جبهة الكيان الإسرائيلي. وأفادت هيئة البث الإسرائيلية "كان" بأن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، عيدروس الزبيدي، يظهر اهتماماً بتنسيق الجهود مع "إسرائيل"، حيث يسعى إلى الحصول على الدعم الإسرائيلي والدعم الدولي لتقليل الهجمات الحوثية بطلب إماراتي. ووفقًا للصحفي الإسرائيلي روعي كايس، قال الزبيدي خلال إحدى اجتماعاته، إن القوات في جنوب اليمن تستعد لأداء دور مركزي في تأمين طريق الشحن في البحر الأحمر بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. يأتي هذا بالتزامن توالي تقارير إعلامية عن جهود منسقة بين الإمارات والولايات المتحدة لتسليح الفصائل المدعومة من أبوظبي في اليمن، بهدف مواجهة العمليات اليمنية في البحر. من بين ذلك تقارير تحدثت عن استكمال الترتيبات في مدينة المخا، الواقعة تحت سيطرة طارق صالح الموالي للإمارات، لاستخدام مطار مستحدث في المدينة كقاعدة عسكرية أميركية - إسرائيلية.

8- التضييق وتهديد واعتقال المتضامنين مع فلسطين: إذ تحدثت مصادر إماراتية عدة عن حملات اعتقال ضد فلسطينيين وعرب يقيمون في الإمارات بسبب تغريدات لهم على منصة "إكس" تعبر عن التضامن مع فلسطين وتندد بجرائم الاحتلال في قطاع غزة. وصل هذا القمع إلى حد منع تنظيم مسيرات دعم لفلسطين بحجة القوانين التي تفرض الترخيص المسبق، وحتى منع رفع العلم الفلسطيني في المباريات الرياضية، إذ ذكرت حسابات إماراتية في تبريرها لهذا القرار، أن قوانين الدولة تنص على منع إدخال ورفع أي أعلام لدول خارجية في الملاعب.

هذا وقد نالت الإمارات نصيبًا وافرًا في الإدانات لدورها في العدوان على غزة، وإلى جانب المواقف التي صدرت عن قيادات فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد نالها أيضًا هجوم واسع على مواقع التواصل الاجتماعي. وتصدرت وسوم "مقاطعه الإمارات" و"قاطعوا المنتجات الإماراتية"، وكذلك "مقاطعة المنتجات الإماراتية"، في بعض الدول العربية. كما نفذ ناشطون حملة غضب ضد الموقف الإماراتي المتآمر على القضية الفلسطينية، إذ تصدر وسم #أولاد-زايد-صهاينة-العرب عربيًا وإسلاميًا.

لم يكن الدور الإماراتي محايدًا منذ بداية العدوان على غزة، بل كان شريكًا، ورأس حربة عربية في مشروع تصفية القضية الفلسطينية، وجهود تشكيل جبهة تقف فيها الإمارات في صف واحد مع الكيان الإسرائيلي خدمة لمصالحه الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبهدف تجاوز أزمات ومخاوف وتحديات داخلية وخارجية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، قدمت الإمارات الدعم المالي واللوجستي والعسكري والسياسي لكيان الاحتلال الإسرائيلي.